

دور البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر

قشي مريم طالبة دكتوراه ل م د
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

Abstract

Economic development requires deep studies and respects certain rules, in order to exploit rationally the available financial resources. Funding problem is a key issue due to the abundance or scarcity of resources and their quality which determines the sidelines of decision-making in the economic field. In Algeria, financing economic development is done by the banking system in the absence of capital market. Foreign banks are critical in the financing of economic development in Algeria, especially after their increasing number and agencies network development across the country.

Keywords: foreign banks - foreign direct investment - the Algerian banking system.

ملخص

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية دراسات عميقة واحترام قواعد معينة من أجل استغلال الموارد المالية المتاحة بعقلانية، تعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة الموارد ونوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي، بالنسبة للجزائر عملية تمويل التنمية الاقتصادية تتم عن طريق النظام المصرفي، في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال، تعد البنوك الأجنبية من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة بعد تزايد عددها وتطور شبكة وكالاتها عبر الوطن.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، البنوك الأجنبية، النظام المصرفي الجزائري.

مقدمة :

موازة مع التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي، اعتمدت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية للدخول إلى اقتصاد السوق الذي لا يمكن أن يتحقق دون وجود جهاز مصرفي فعال لأنه يمثل الأداة الرئيسية في تمويل التنمية الاقتصادية، ولهذا نجد الجهاز المصرفي الجزائري يسعى دوما للبحث عن كفاءات جديدة للتنظيم والتسيير الفعال من أجل تمويل الاقتصاد الوطني وتشجيعه على النشاط بطريقة عقلانية، ونظرا لذلك فقد تم السماح للبنوك الأجنبية الدخول لهذا القطاع بموجب قانون النقد والقرض الذي اعتبر نقلة نوعية في الاقتصاد الجزائري، ونظرا لتمييز هذه البنوك كونها تابعة لبنوك رائدة يتوقع أن الهدف الرئيسي من دخول هذه البنوك للاستثمار في الجزائر هو تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.

أهمية الدراسة وأهدافها :

إن مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، إذ تعاني عملية التنمية من عدة مشاكل وقيود أهمها قلة مصادر التمويل في ظل وجود سوق مالية غير فعالة، ومن هنا تبرز أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال ارتباطه بكافة النشاطات الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لها، ويلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي الجزائري وارتفاع حصص البنوك الأجنبية في السوق وتسارع البنوك للاستثمار في الجزائر وهذا ما يؤدي إلى محاولة معرفة حقيقة هذه البنوك والهدف من استثمارها المتزايدة في القطاع المصرفي الجزائري.

وفي هذا الإطار تهدف الدراسة إلى:

- * تقييم دور البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية.
- * تحليل دور البنوك الأجنبية في جذب المدخرات وتوظيفها داخل الاقتصاد الجزائري.
- * معرفة سياسات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى البنوك الأجنبية في الجزائر.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

- * هل للبنوك الأجنبية القدرة على تحقيق التوازن بين نشاط الادخار والاستثمار؟
- * هل تسعى البنوك الأجنبية إلى تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في تحقيق الربحية على حساب تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- * ما هو دور البنوك الأجنبية في توفير مناصب العمل والحد من البطالة؟

فرضيات الدراسة:

- بغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها نضع الفرضيات التالية:
- تقوم البنوك الأجنبية بتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر على أكمل وجه بتجميع المدخرات بمختلف أنواعها وكذا تمويل مختلف الاستثمارات.
- إن هدف البنوك الأجنبية هو تحقيق أكبر ربح مع أقل مخاطرة دون الاهتمام بمتطلبات تمويل التنمية الاقتصادية.
- للبنوك الأجنبية دور كبير في توفير مناصب عمل مما يساهم في الحد من البطالة الذي يعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق الهدف من هذا البحث فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل البيانات الموجودة عن موضوع البحث.

الدراسات السابقة:

من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبرز الدور الفعال لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ودور التمويل المصرفي في تنمية الاقتصاد نقوم بتلخيص بعضها كالتالي:

* مصطفى عبد اللطيف، مقالة تحت عنوان "دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر-" مجلة الباحث، العدد 04، 2006، لقد قامت الدراسة بتحليل قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية من خلال مؤشرات عديدة توصلت بها إلى استنتاج ضعف فاعلية البنوك في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وضعفها في تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي، مما أثر سلبا على الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات وجذب المزيد من الودائع، لعدة أسباب منها قلة الوعي المصرفي، ضعف انتشار البنوك، المنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي، عدم قيام معدل الفائدة بوظيفته الأساسية، صغر حجم المصارف وضعف استخدام التكنولوجيا.

* دواح بلقاسم، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية - دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر وتركيا" سنة 2010، لقد قام الباحث في هذه الدراسة بتشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الإنجازات والنقائص وعلاقته بالتنمية من خلال التطرق إلى الجوانب القطاعية الجغرافية، مقارنة بدول في

وضعيّات مماثلة هي المغرب، تونس، الأردن، مصر وتركيا التي تعتبر رائدة في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة بصفة عامة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام في تطوير الاقتصاديات النامية، فهو إحدى أدوات تمويل التنمية الاقتصادية الضرورية بحكم المنافع التي يحققها. ولكنه ليس الوسيلة الأكثر أهمية التي تعتمد عليها الدول المضيفة عموما والجزائر خصوصا في ذلك. التالي ضرورة تطوير الاستثمار المحلي بتعبئة وتطوير الموارد المحلية مع الاستفادة من إيجابياته التي ليست بالضرورة دائمة.

* بوسنة كريمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان "البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة البنوك الفرنسية" سنة 2011، من خلال هذه الدراسة تم تبين المكانة الكبيرة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها أداة ضرورية في عملية التنمية، غير أن هذه المؤسسات في الجزائر لازالت تعاني من نقص في مصادر التمويل والتي تسعى لتنويعها من خلال خلق وسائل جديدة أو الوسائل المتاحة مثل التمويل البنكي، وقد تمت دراسة العلاقة بين البنوك الأجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من خلالها توصلت إلى أن البنوك الأجنبية تمثل مصدر جيد تتزايد أهميته من خلال نوعية خدماته التي تؤدي إلى تأهيل عال في تسيير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

على الرغم من تعدد الدراسات حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية غير أنه لا توجد دراسة دقيقة حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في القطاع المصرفي ودور البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر على الرغم من أهمية البنوك الأجنبية وزيادة عددها في السنوات الأخيرة، إضافة إلى ذلك فقد واجهتنا صعوبة في جمع المعلومات اللازمة من أجل تحليل الوضعية بصورة دقيقة وواضحة.

خطة الدراسة: قسم البحث إلى ثلاثة محاور، نعالج في المحور الأول المفاهيم الأساسية حول التنمية الاقتصادية، وفي المحور الثاني نتعرض لتطور البنوك الأجنبية في الجزائر، أما في المحور الثالث فسنستطرق إلى مكانة البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الجزائري بدراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

1- مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية:

1-1 تعريف التنمية الاقتصادية:

يعد مفهوم التنمية الذي مر بعدة مراحل، من المفاهيم المهمة في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد بحيث كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، وقد شق على الاقتصاديين آنذاك الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحديد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تباين الآراء بين المفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف التوجهات الفكرية فقد ظهرت عدة تعاريف حاولت تحديد طبيعة التنمية، إذ عرفها بعض الاقتصاديين بأنها: "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث هناك تغيير في هيكلية الاقتصاد في الدولة"⁽²⁾

كما عرفها آخرون بأنها "عملية يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي. كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"⁽³⁾

2-1 أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية إلى حد كبير في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تعني سعي هذه الدول إلى تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي، والمعدلات الاقتصادية المرتفعة. أما في الدول النامية فتكمن أهداف التنمية فيها، في اعتبارها طريقاً للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل، من هنا نجد أن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، تلتخص في سعيها إلى إشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع، في عدالة وتوازن من خلال زيادة الإنتاج، رفع مستوى الدخل القومي، وعدالة توزيع الدخل في المجتمع، علماً بأن هناك أهداف فرعية كثيرة للتنمية الاقتصادية، تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع أهدافها أيضاً، أما الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فتتخلص فيما يأتي⁽⁴⁾:

* زيادة الدخل القومي الحقيقي.

* رفع مستوى المعيشة.

* تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات.

* تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية.

3-1 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تعبئة الموارد وتوجيهها إلى الاستثمارات المختلفة للتنمية ورأس المال متلازمان، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأس مال، وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع معدل نمو الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل النمو السكاني، فإن هذا الهدف يحتاج إلى أموال ومصادر تمويل قد تعجز الدول عن توفيرها من خلال مواردها الذاتية، ولهذا نجد أن من الطبيعي أن تلجأ معظم الدول إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

وتعتبر مصادر التمويل الداخلية، من المرتكزات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية، وخصوصا في الفترات الأولى التي تسعى فيها المجتمعات لإحداث التنمية الاقتصادية بصورة ذاتية.

1-3-1 مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي مصادر التمويل التي توفرها المصادر المحلية الوطنية والموجهة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتمثل أهم مصادر هذا التمويل في الادخار الذي ينقسم إلى:

* المدخرات الوطنية الاختيارية تتمثل في:

- مدخرات القطاع العائلي وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم.

- مدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة) واحتياطيات اختيارية للشركات، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معها المدخرات.

* مدخرات إجبارية للقطاع الحكومي وهي ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجية عن إرادتهم ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

2-3-1 مصادر التمويل الخارجية:

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وهكذا لا يكون أمام المجتمع سوى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتوفير المال الكافي لتحقيق التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن الاستعانة بالموارد الخارجية يترتب عليه أعباء معينة تتحملها الدولة، وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن ارتفاع حجم هذه الأعباء أو انخفاضها ومدى الضغط الذي يُمارس على الدولة المدينة، يتفاوت من دولة إلى أخرى.

وتنقسم مصادر التمويل الخارجي إلى:

* تعزيز حصيلة الصادرات.

* الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة).

* المنح والإعانات الأجنبية.

1-3-3 التمويل المصرفي:

لقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

مما تقدم يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسة، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، فالبنوك تقوم بالوساطة المالية، من خلال ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات، المعدات، الأبنية، البنية التحتية، البضائع والخدمات، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد الوطني للنمو محسنة بذلك المستوى الحياتي للسكان. ومما سبق نرى ضرورة وجود سياسة تمويل واعية وفرص استثمارية حقيقية، تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية، تُقدم لكافة القطاعات الاقتصادية، وتولي اهتمامها للقطاع الإنتاجي الصناعي بشكل خاص، لما له من دور ريادي في إحداث نقلات نوعية في البنية الاقتصادية للمجتمعات.

2- تطور البنوك الأجنبية في الجزائر:

تعتبر البنوك مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تتميز بخضوعها لعوامل المنافسة والتطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، كما تعد من أهم المؤسسات التي تأثرت بتدويل العمل المصرفي وهي من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية. وقد ساهمت البيئة المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط البنوك الأجنبية واتجاهها لتوسيع حجم التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والرغبة في الحصول على فرص جديدة للربح وهذا ما أدى إلى تزايد أهميتها وتأثيرها على النشاط الدولي.

وتعرف البنوك الأجنبية بأنها البنوك التي تنظم بموجب قوانين دولة أجنبية، حيث تشارك مباشرة في الأعمال المصرفية خارج الدولة الأم⁽⁵⁾. كما يتم تحديد إذا ما كانت البنوك أجنبية أم لا باستخدام التعريف المطبق عموما في الأدبيات الاقتصادية، حيث إذا كانت 50 % أو أكثر من ملكية الأسهم تعود للأجانب فإن البنك يعتبر بنك أجنبي⁽⁶⁾، باختصار فإن نسب الأسهم المملوكة من طرف الأجانب في بلد الإقامة تحدد أجنبية البنك.

بالنسبة للجزائر فقد قامت بإتباع إصلاحات اقتصادية شملت إصلاحات مصرفية تم من خلالها وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي، هذا الأخير الذي تلعب البنوك فيه دورا حيويا في تمويل المؤسسات وكذا توفير وسائل دفع فعالة وآمنة من أجل ضمان السير الحسن للمبادلات التجارية.

ومن ضمن الإصلاحات المصرفية التي اتبعتها الجزائر القانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض الذي قام بتحرير السوق المصرفي والسماح للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية للعمل بحرية كاملة يضمنها القانون، وجاء هذا الإصلاح بغرض تحسين وتطوير البيئة المالية والمصرفية في جو من

التنافس والفرص المتكافئة، حيث تم دخول بنوك خاصة ذات رأس مال أجنبي للعمل في الجزائر تشكل أكثر البنوك المتواجدة وأصبح انتشارها عبر كامل التراب الوطني تقوم بمختلف الأعمال المصرفية وتتنافس من أجل تقديم منتجاتها للعملاء من مؤسسات وأفراد.

ومنذ إنشاء بنك البركة الجزائري سنة 1991 والذي يعتبر أول بنك برأس مال مختلط عام وخاص جزائري سعودي بدأت البنوك الأجنبية في الجزائر تنمو بسرعة من حيث حجم الأعمال وعدد الفروع، في نهاية سنة 2013 تم تسجيل 14 بنك أجنبي يمارس نشاطه في القطاع المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى 07 مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية، حيث أن هذه البنوك لم تدخل للعمل في نفس الوقت، كما يلاحظ أيضا تعدد جنسياتهم وإمكانياتهم وحجم ومستوى تواجدهم.

جدول رقم 01: عدد البنوك الأجنبية في الجزائر حسب البلد الأصلي
خلال الفترة (2010-2013)

العدد	البلد الأصلي
5	فرنسا
1	بريطانيا
1	الولايات المتحدة الأمريكية
1	السعودية
2	الأردن
2	البحرين
1	الإمارات
1	الكويت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

إن تاريخ دخول البنوك الأجنبية إلى الجزائر يمكن تقسيمه إلى 3 مراحل، تميزت كل مرحلة بالارتباط مع الوضع الاقتصادي السائد وكذا موقف السياسة الحكومية كالتالي:

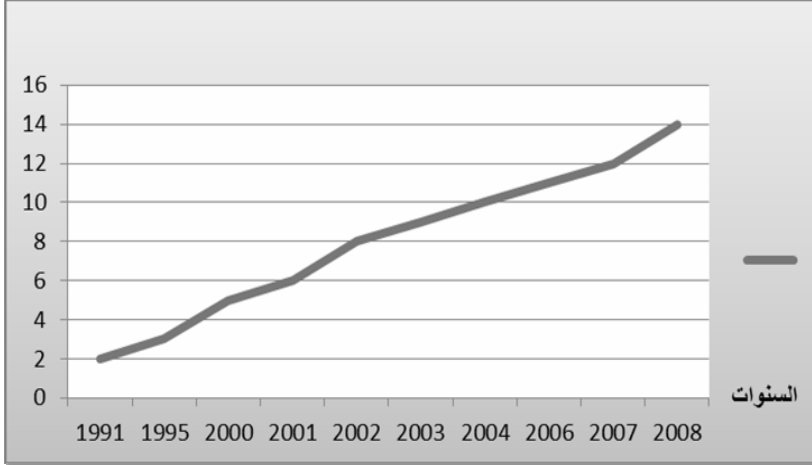
* المرحلة الأولى (1991- 1999) شهدت هذه المرحلة دخولا بطيئا للبنوك الأجنبية حيث تزامن ذلك مع الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي اعتبرت مرحلة انتقالية لاقتصاد السوق، وقد تم آنذاك دخول 04 بنوك أجنبية فقط، ومنه فرغم الإصلاحات التي شهدتها النظام المالي المصرفي في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض وفتح المجال أمام المنافسة بإنشاء بنوك خاصة وفروع لمؤسسات مصرفية أجنبية، إلا أن كل هذا تم في ظل سيادة منطق تسيير لم تتماش مع جوهر الإصلاح الهيكلي الذي بقي بعيدا عن مستويات الأداء ونوعية الخدمات المتعارف عليها دوليا.

* المرحلة النشطة (2000- 2008) لقد تميزت هذه الفترة بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقها استعادة الأمن عبر البلاد والقيام بإصلاحات تهدف إلى تهيئة المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي لخدمة الأغراض التنموية خاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار الاستقرار السياسي، ونظرا لذلك زاد نشاط البنوك الأجنبية في هاته الفترة فقد تم تسجيل دخول 10 بنوك من مختلف الجنسيات رأت في دخولها فرصة رابحة للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري.

* مرحلة الركود (2009- 2013) على الرغم من الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر في هاته الفترة غير أنها تميزت بعدم دخول مستثمرين جدد في القطاع المصرفي ويعود ذلك إلى أزمة الرهن العقاري العالمية وكذا أزمة الدين السيادي على مستوى منطقة الأورو ما أدى إلى تزايد التقلبات المالية وتفاقم الضغوطات في الأسواق البينية للبنوك، وقد نجم عن ذلك تفاقم المخاطر المالية مؤثرة بذلك على الاقتصاديات الناشئة والنامية خاصة من خلال التقلص القوي لتدفقات رؤوس الأموال⁽⁷⁾.

شكل بياني رقم 01 : تطور عدد البنوك العاملة

في الجزائر خلال الفترة (1991-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

3- مكانة البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الجزائري:

لمعرفة الدور الذي تقدمه البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر وجب أخذ بنك أجنبي كعينة وقد وقع الاختيار على بنك سوسيتي جنرال "Société Générale Algérie" كونه من أوائل البنوك التي دخلت للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري بالإضافة إلى عدد الوكالات الكبير الذي انتشر عبر أغلب ولايات الوطن، وقد تمت دراسة الحالة خلال الفترة (2010- 2013) نظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة قبل هذه الفترة ومنه سيتم التطرق أولا إلى التعريف بهذا البنك على المستوى العالمي والمستوى الداخلي.

3-1 تعريف بنك سوسيتي جنرال -الجزائر-:

3-1-1 مجموعة المؤسسة العامة " Société Générale " أسست المجموعة عام 1884 وهي واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية الأوروبية تجمع بين نموذج العمل المصرفي الشامل المتنوع وإستراتيجية النمو المستدام، كما أنها تقوم بالتركيز على انتقاء المنتجات مستندة على قدرة الابتكار والبقاء على مقربة من العملاء.

تشغل المجموعة 160 000 موظف، ومتواجدة في 77 دولة مرافقة لأكثر من 33 مليون عميل في جميع أنحاء العالم يوميا، حيث تقدم فرق سوسيتي جنرال المشورة والخدمات للعملاء الأفراد، الشركات والمؤسسات في ثلاث محاور رئيسية هي:

- شبكات التجزئة وخدمات مالية؛

- تسيير الأصول وتقديم خدمات للمستثمرين؛

- بنك للتمويل والاستثمار.

2-1-3 المؤسسة العامة في الجزائر "Société Générale Algérie":

يعتبر من بين أوائل البنوك الفرنسية التي استقرت في الجزائر، أسس في سنة 2000 وهو فرع مملوك 100 % لمجموعة المؤسسة العامة سوسيتي جنرال، يبلغ رأسماله 10 مليار دج.

يقترح البنك على عملائه مجموعة من المنتجات والخدمات لكل الشرائح من مؤسسات ومتخصصين ومهنيين، يشغل البنك 1500 موظف، يرافق 320 00 عميل و3 395 مؤسسة، ويتواجد عبر 85 وكالة موزعة عبر التراب الوطني (28 ولاية).

3-1-3 نشاطات ومنتجات سوسيتي جنرال في الجزائر:

يقدم البنك لعملائه من الأفراد، المهنيين والشركات مجموعة واسعة من المنتجات كالتالي⁽⁸⁾:

* العملاء الأفراد:

لقد قام سوسيتي جنرال الجزائر بتطوير سوق التجزئة منذ سنة 2005 حيث تعتمد ديناميكية هذه السوق في جزء منها على مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا وثانيا على الإجراءات التسويقية الفعالة التي ساعدت على ضم 40 عميل سنة 2013. وتتلخص عروض هذا القطاع في:

- العمليات اليومية المصرفية، بما في ذلك إدارة الحسابات الجارية بالعملات المحلية والأجنبية؛
 - حسابات التوفير؛
 - أشكال مختلفة من القروض العقارية للشراء (بناء ومقاولات، فرص عمل، سكن مدعوم...)؛
 - بطاقات الدفع الإلكترونية المحلية والدولي ومحطات الدفع الإلكترونية (TPE) وأجهزة الصراف الآلي (DAB)؛
 - ويسترن يونيون (تحويل أموال)؛
 - خدمة الموظفين كجزء من الاتفاقيات التجارية من خلال عرض عالمي بشأن تجهيز فاتورة الأجور عن طريق: النقل السريع للأجور، إجراء تحويل الأجور إلى الخارج، إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية (تثبيت أجهزة الصراف الآلي داخل الشركة).
- * العملاء من الأخصائيين والمهنيين:**
- يبدل بنك سوسيتي جنرال الجزائر جهودا كبيرة في مختلف قطاع سوق المهنيين وهذا ما ساعده على الفوز بأكثر من 4000 عميل سنة 2013، وهدفه أن يكون أفضل بنك في هذا السوق. وأهم عروض هذا القطاع هي:
- حسابات جارية بالعملة المحلية والأجنبية؛
 - تمويل الاستثمارات (الائتمان العقاري على المدى المتوسط، تأجير الأثاث، خبير الائتمان...)؛
 - تمويل التشغيل (السحب على المكشوف وتسهيلات السحب على المكشوف، تمويل المستحقات، الضمانات في أنواع مختلفة، سندات الضمان الجمركية)؛

* العملاء من الشركات:

يواصل بنك سوسيتي جنرال الجزائر الحفاظ على التوسع في سوق الشركات، وهدفه إرضاء العملاء والوصول إلى علاقة مثالية معهم، ويتمحور العرض في هذا السوق حول المجالات التالية:

- تمويل الاستغلال: توجه قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل) لتمويل النشاط الجاري للميزانية، بعبارة أدق قيم الاستغلال وهي القيم التي في طور الانجاز، هذه القروض تكون مدتها عادة سنة أي الدورة الاستغلالية السنوية للمؤسسة.

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من قروض الاستغلال:

- قروض من طرف الصندوق والتي تنشأ بواسطة تثبيت فوري لرؤوس الأموال.
- قروض بواسطة الإمضاء والتي لا ترتبط إلا بإمضاء البنك (البنك لا يدفع إلا في حالة ضعف الزبون).

- تمويل الاستثمار: تواجه المؤسسة خلال فترة نشاطها احتياجات تمويل استثماراتها بمقدار احتياجاتها إلى تمويل الاستغلال وهي احتياجات التطوير والتوسيع من أجل ضمان نموها وبقائها، وقروض الاستثمار يمول الأصول الثابتة للميزانية، إذ أن المؤسسة تحقق بذلك أهدافها التوسعية وتضمن تسديد قروض الاستثمار بواسطة النتائج المقدمة من طرف المؤسسة.

وأصناف الاستثمار المقترحة من طرف سوسيتي جنرال الجزائر هي:

- قروض الاستثمار متوسطة الأجل من اثنان إلى سبعة سنوات، إضافة إلى قروض الاستثمار طويل الأجل وهي قروض نادرا ما تتجاوز العشرين سنة، ودراسة إمكانية منح هذه النوعية من القروض تعتمد على تحليل معمق لمردودية المؤسسة.
- قرض الإيجار هو وسيلة لتمويل البضائع الخاصة والمعدات (معدات البناء، المعدات الصناعية، المعدات الطبية..)

- تمويل التجارة الخارجية: إن الحديث عن تطور مؤسسة يعني بالضرورة الحديث عن تطور التجارة الخارجية، وسهولة حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولهذا الأخيرة مكانة كبيرة في تبادلات المؤسسة مع العالم الخارجي وحركة إعادة الإنتاج. ويتم تمويل التجارة الخارجية عن طريق:
- تمويل الاستيراد عن طريق عدة قنوات هي الحسم المستندي، تحويل الفاتورة، الاعتماد المستندي.
- تمويل التصدير فمن أجل التصدي للمنافسة وتعزيز التصدير وضعت تقنيات بنكية لخدمة العمليات التجارية الوطنية هي قرض المورد، قرض المشتري.
- بعد استعراض منتجات سوسيتي جنرال الجزائر نلاحظ أنها لا تخرج عن نطاق ما هو موجود على مستوى السوق المصرفي في الجزائر، وأن منتجاتها هي منتجات متوفرة على مستوى البنوك الأخرى مع إضافة بعض التحسينات الطفيفة التي تدخل في نطاق تحسين المركز التنافسي للبنك.

2-3 دور بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- في جذب المدخرات:

يعتبر الادخار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتمثل البنوك أحد أهم الوسائط القادرة على جذب وتجميع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار المباشر وغير المباشر وتقديمها للمستثمرين من خلال الأوعية الاستثمارية المختلفة.

ولا شك أن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم دور البنوك بصفة عامة كون ذلك يدخل ضمن مسؤولياتها وأحد وظائفها الرئيسية التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، وبفرض إن البنوك الأجنبية تمتلك قدرة مميزة على تعبئة الموارد المالية واستقطاب الودائع بأنواعها، بما يتلاءم مع الحاجة لهذه الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي للملائم لتمويل النشاط الاستثماري، وهو ما يعني أن البنوك الأجنبية مؤهلة لتجميع وتعبئة الموارد الملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

1-2-3 تحليل ودائع بنك سوسيتي جنرال الجزائر:

جدول رقم 02: تطور حجم ودائع بنك سوسيتي جنرال الجزائر

خلال الفترة (2010-2013)

الوحدة مليار دينار

2013	2012	2011	2010	إجمالي الودائع / السنوات
40 803	132 101	220 957	306 491	<u>ودائع المؤسسات المالية</u>
1 192	71	125	333	* ودائع جارية
67	/	50	254	- محلية
1 126	71	75	79	- أجنبية
39 611	132 030	220 832	306 158	* ودائع لأجل
39 509	131 691	220 264	305 370	- محلية
102	340	568	788	- أجنبية
175 898 919	153 408 358	123 816 897	109 299 451	<u>ودائع الأفراد</u>
27 840 228	26 258 967	22 061 773	17 215 301	* حسابات التوفير
141 258 827	120 832 116	92 426 052	84 773 208	* ودائع جارية
107 207 899	89 435 231	60 536 074	57 819 047	- مقاولون ومهنيون
14 192 119	12 376 722	12 210 139	8 781 628	- أفراد
19 858 809	19 020 113	19 679 839	18 172 533	- آخرون
6 799 864	6 317 275	9 329 072	7 310 788	* ودائع لأجل
5 571 135	4 945 376	7 883 234	6 001 958	- مقاولون ومهنيون
1 500 674	1 343 184	1 396 338	1 262 223	- أفراد
28 055	28 714	49 499	46 606	- آخرون
175 939 722	153 540 459	124 037 854	109 605 942	حجم الودائع الإجمالي
%14.58	%23.78	%13.16	/	معدل نمو الودائع

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

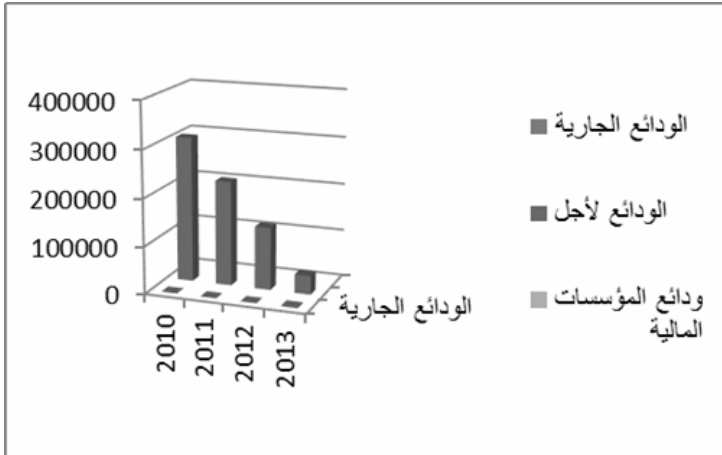
من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الودائع الإجمالي لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر- في تزايد خلال فترة الدراسة الجزائر بصورة ملحوظة من سنة إلى أخرى، حيث تضاعف حجم الودائع تقريبا إلى الضعف خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى زيادة عملاء البنك وتوسع شبكة فروعها، وقد بلغ أعلى معدل لنمو الودائع سنة 2012 في حين بلغ أدنى مستوى له سنة 2011.

* إن ودايع العملاء من الأفراد تفوق ودايع المؤسسات المالية بكثير كون عدد الأخيرة أقل من عدد الأفراد في البنك.

* هناك تذبذب في نمو ودايع المؤسسات المالية حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2010 وأدنى مستوى سنة 2013 أي أنها في انخفاض من سنة إلى أخرى.

* تمثل نسبة الودائع لأجل للمؤسسات المالية 99% من إجمالي الودائع وهي ممثلة بالشكل البياني التالي: استنفاد

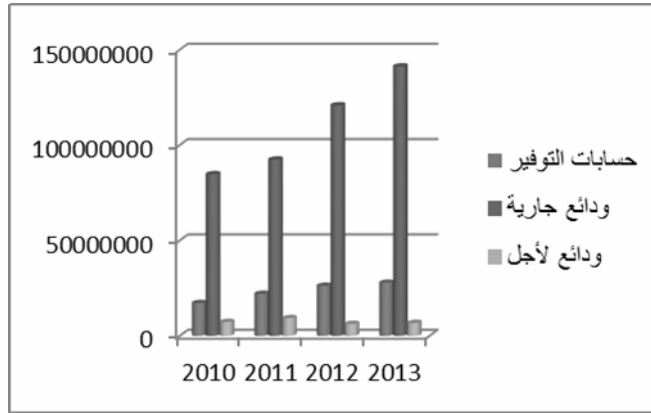
شكل رقم 02 : تطور ودايع المؤسسات المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر
خلال الفترة (2010-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك سوسيتي
جنرال الجزائر 2010-2013

* بالنسبة لودائع الأفراد فهي في تطور ملحوظ وقد أخذت الودائع الجارية الحصة الأكبر مقارنة بحسابات التوفير والودائع لأجل وهي موضحة بالشكل البياني التالي:

شكل رقم 03: تطور وودائع الأفراد لبنك سوسيتي جنرال الجزائر
خلال الفترة (2010-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك سوسيتي
جنرال الجزائر 2010-2013

نلاحظ من الشكل البياني تطور ملحوظ للودائع الجارية حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013، في حين كان نمو حسابات التوفير بشكل طفيف، أما الودائع لأجل فقد حققت معدلات نمو متباينة أعلى معدل كان سنة 2011 وأدناه سنة 2012.

3-3 دور بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- في توظيف الموارد:

إن الجزء الرئيسي والمكمل لعملية تمويل التنمية من طرف البنوك الأجنبية هو ضرورة سعيها إلى الاستغلال الأمثل للموارد والمدخرات التي تم جمعها، وتقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال منح القروض البنكية التي تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، فلدى القروض البنكية دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات،

فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها. كما تساعد القروض تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل. إذن منح القروض يمكن البنوك الأجنبية من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

3-3-1 تحليل أنواع القروض المقدمة من طرف سوسيتي جنرال -الجزائر-

يقترح بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- كما تم التطرق إليه سابقا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية لعملائها من المؤسسات، المهنيين والأفراد، وسيتم التطرق في هذا الجزء إلى القروض المقدمة وتحليلها.

جدول رقم 03: تطور قروض بنك سوسيتي جنرال الجزائر

خلال الفترة (2010-2013)

الوحدة مليار دينار

2013	2012	2011	2010	إجمالي القروض / السنوات
32 979 224	39 635 781	13 324 785	11 453 886	القروض المقدمة للمؤسسات المالية
528 224	384 781	746 785	358 886	* قروض جارية
32 451 000	39 251 000	12 578 000	11 068 000	* قروض طويلة الأجل
112 917 823	102 966 504	111 745 712	104 829 904	القروض المقدمة للأفراد
7 531 875	6 503 455	7 726 785	6 442 180	* قروض تجارية
37 060 527	33 983 958	43 415 906	42 945 587	* السحب على المكشوف
10 646 112	10 858 343	10 111 381	7 085 113	* التأجير
57 679 308	51 620 794	50 491 641	48 357 025	* قروض أخرى
145 897 047	142 602 285	125 070 497	116 283 790	حجم القروض الإجمالي
%2.31	% 14.01	% 07.55	/	معدل نمو القروض

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

* بمقارنة القروض المقدمة للمؤسسات المالية، والقروض المقدمة للأفراد والمهنيين نجد تفوق الأخيرة بنسبة كبيرة نظرا لأن عدد العملاء من الأفراد والمهنيين أكبر من عدد المؤسسات المالية المتعاملة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور عدد المؤسسات المالية الأفراد والمهنيين المتعاملة

مع بنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة (2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات المالية	38944	5683	6211	4789
عدد الأفراد والمهنيين	230 000	293 343	326 525	333 280

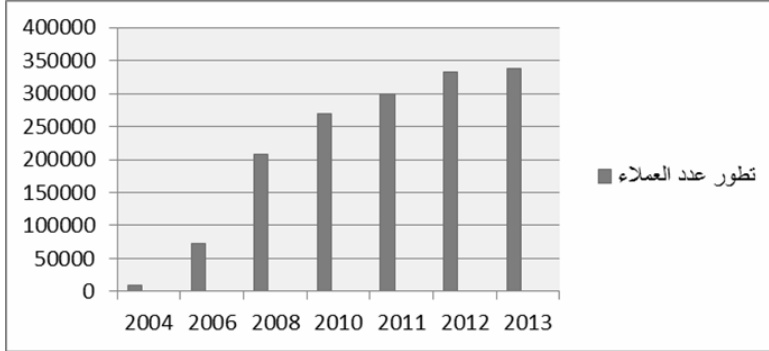
المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

* أما بالنسبة للقروض المقدمة للمؤسسات المالية فإن القروض طويلة الأجل المقدمة أخذت النسبة الأكبر مقارنة بالقروض الجارية نظرا لإستراتيجية البنك في تشجيع الاستثمار حيث تزايد لأكثر من الضعف بين سنة 2011 و2012 غير أنها تناقصت سنة 2013 بسبب انخفاض عدد المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك بنسبة 22 %.

* إن إجمالي القروض المقدمة في تزايد من سنة إلى أخرى وبنسب معتبرة وهذا راجع إلى توسع شبكة فروع البنك في كل ولايات الوطن وبالتالي زيادة عدد العملاء الذي بلغ 338 069 عميل سنة 2013 قدر منهم 333 280 أفراد ومهنيين، 4 789 شركات. والشكل البياني التالي يوضح تطور عدد عملاء البنك خلال الفترة 2004-2013.

شكل رقم 04: تطور عدد عملاء بنك سوسيتي جنرال

-الجزائر- خلال الفترة (2013-2004)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية

لبنك سوسيتي جنرال -الجزائر-

* بالنسبة للشركات الممولة من طرف سوسيتي جنرال الجزائر فهي منقسمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى الدولية والوطنية العاملة في مجال الطاقة والمحروقات، غير أن نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك سوسيتي جنرال قد أخذت الحصة الكبرى كون الشركات الكبرى يتم احتكار تمويلها من طرف البنوك العمومية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05: نسب تمويل المؤسسات المالية

من طرف بنك سوسيتي جنرال الجزائر

خلال الفترة (2013-2010) (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013
مؤسسات صغيرة ومتوسطة PME	97	95	93	90
شركات كبرى	3	5	7	10

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2013-2010

* أما بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد والمهنيين فهي الأخرى في تزايد من سنة إلى أخرى والجدول التالي يوضح نوعية القروض كالتالي:

جدول رقم 06: تصنيف القروض المقدمة من بنك سوسيتي

جنرال الجزائر حسب درجة الاستحقاق (%) خلال الفترة (2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013
أقل من سنة	61	65	64	67
من سنة إلى 5 سنوات	30	24	25	22
أكثر من 5 سنوات	9	11	11	11

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

نلاحظ من الجدول أن نسبة القروض القصيرة الأجل قد أخذت الحصة الأكبر أما القروض الطويلة الأجل فهي الأقل نسبة أي البنك لا يقوم بتمويل الاستثمارات نظرا لدرجة المخاطرة التي سيتحملها البنك.

* فيما يخص القطاعات الاقتصادية التي يمولها بنك سوسيتي جنرال فهي موضحة بالجدول التالي:

**جدول رقم 07: تصنيف القروض المقدمة من بنك سوسيتي جنرال الجزائر
حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2013)
(%)**

2013	2012	2011	2010	
39	35	34	34	تجارة
28	32	33	33	صناعة تحويلية
8	8	6	5	بناء
8	10	5	4	تجهيزات
7	6	5	3	نقل ومواصلات
4	4	13	16	صناعة استخراجية
2	2	2	1	خدمات
4	3	2	4	أخرى

المصدر: التقارير المالية المنشورة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2013

نلاحظ من الجدول أن بنك سوسيتي جنرال قد قام بتقديم التمويل لمعظم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر، كما نلاحظ سيطرة قطاع التجارة والصناعة التحويلية على القروض المقدمة من طرف البنك أما باقي القطاعات الاقتصادية فكانت النسب تقريبا متساوية.

3-4 دور بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- في توفير فرص العمل:

تعتبر سياسات التشغيل والسعي الدائم نحو توفير مناصب العمل لمختلف الفئات جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون البشرية، كما أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش والرفاهية التامة للمجتمع ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير فرص العمل، لذلك تلجأ معظم الدول والمجتمعات إلى محاولة استحداث أكبر عدد من الوظائف، بل إن أهمية المشروعات للمجتمع أصبحت أحيانا تقاس بعدد فرص العمل التي توفرها.

ويمكن للبنوك الأجنبية المساهمة في تحقيق هذا الهدف في الجزائر من خلال:
- **طريق مباشر:** يتمثل في عدد العاملين في البنوك الأجنبية وفروعها الموجودة في الجزائر.

- **طريق غير مباشر:** يتمثل في فرص العمل الجديدة كالتالي:
* فرص عمل جديدة في مشروعات وشركات مملوكة وتابعة للبنوك الأجنبية في الجزائر.
* فرص عمل جديدة في مشروعات وشركات تساهم فيها البنوك الأجنبية في الجزائر.
* فرص عمل جديدة في مشروعات وشركات ممولة كلياً وجزئياً من البنوك الأجنبية في الجزائر.

* فرص عمل فردية ناتجة عن تمويل الأفراد من البنوك الأجنبية في الجزائر.
ونظراً لصعوبة حصر فرص العمل الناتجة عن الطريق غير المباشرة في الجزائر، سنكتفي بالاعتماد على قياس دور هذه البنوك في خلق فرص عمل جديدة بالطريقة المباشرة، أي الاكتفاء بحصر أعداد العاملين في بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- وفروعه كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 08: تطور عدد العاملين في بنك سوسيتي جنرال

-الجزائر- خلال الفترة 2004-2013

السنوات	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013
عدد الموظفين	416	720	1199	1318	1444	1414	1380

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة
لبنك سوسيتي جنرال -الجزائر- 2010-2013

من خلال الجدول نلاحظ أن:

* عدد الموظفين في سوسيتي جنرال -الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2011 في تزايد من سنة إلى أخرى نظرا لتزايد عدد الفروع على مستوى ولايات الوطن مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة، غير أننا نلاحظ انخفاض في عدد الموظفين سنتي 2012 و 2013 يعود للاستغناء عن بعض الموظفين بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة.

* أما فيما يخص نسبة عدد العمال في عينة الدراسة إلى عدد الموظفين الإجمالي في القطاع البنكي الجزائري فهو 2 % سنة 2013، كما أنها لا تتجاوز نسبة 3% لباقي السنوات وهي نسبة قليلة نوعا ما، لكن مع إضافة عدد الموظفين لباقي البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر والتي صعب علينا الحصول عليها، فلا شك أن هذه النسبة سترتفع وهذا ما يبرز الدور الحيوي لهذه البنوك في توفير فرص عمل مباشرة داخل القطاع المصرفي الجزائري.

خاتمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي وغير السلعي والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة، وتتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها، من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصدر تعتمد عليه البلدان المتخلفة لتمويل تنميتها الاقتصادية في ظل غياب سوق مالية متطورة.

ويمكن تلخيص ما تضمنته هذه الدراسة وفق الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- سمح قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتح المجال أمام القطاع الخاص، فأصبح بذلك يضم إضافة إلى البنوك العمومية، بنوكا خاصة وطنية وأخرى أجنبية.

- يتوفر بنك سوسيتي جنرال الجزائر على مزايا كثيرة تمكنه من المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، منها تنوع الخدمات والمنتجات المقدمة إضافة إلى تطور شبكة وكالاته البنكية عبر كامل التراب الوطني مما يشير إلى رغبة الأخيرة في تقديم أحسن خدمة للعملاء والتقرب منهم.

- يقوم بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- باستقطاب مختلف أنواع المدخرات والودائع من مختلف العملاء أفراد ومؤسسات مالية، كما أنه يقوم بتقديم قروض معتبرة لجميع القطاعات الاقتصادية وإجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الناشطة في القطاع في منحى متزايد مما يدل على قدرته على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- لبنك سوسيتي جنرال دور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن ليس بالشكل المطلوب كون مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسم بالمخاطرة وهذا ضد مبدأ البنك الذي يهدف إلى تحقيق الربحية دون مخاطرة.

- يفضل بنك سوسيتي جنرال تقديم القروض قصيرة الأجل على حساب القروض متوسطة وطويلة الأجل الموجهة لتمويل استثمار مشاريع الخواص، على الرغم من كون الأخيرة أكثر أهمية من قروض الاستغلال وبالتالي فهو يعمل بالمنطق المتعارف عليه في العمل المصرفي وهو تحقيق أكبر ربح وبأقل مخاطرة، وهذا تأكيد للفرضية الثانية.

- إن نسبة مساهمة بنك سوسيتي جنرال -الجزائر- في القضاء على مشكلة البطالة بالطريقة المباشرة تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاع المصرفي ككل وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية، غير أن إمكانية الحصول على معلومات دقيقة حول فرص العمل الجديدة التي يقدمها البنك من خلال الطريق غير المباشر يمكن أن تؤكد لنا صحة هذه الفرضية في المستقبل.

وفي الأخير يمكن القول أن البنوك أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات) وباستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، غير أن شلل السوق المالي أثر بشكل كبير على عمل البنوك في هذا المجال وجعلها غير قادرة على الاستفادة منه، وعليه وجب تفعيل السوق المالي الجزائري من أجل القيام بعملية تمويل التنمية الاقتصادية على أكمل وجه.

الهوامش والإحالات:

- (1) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 13.
- (2) مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمينة بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن 1995، ص 119.
- (3) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية) كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 76.
- (4) أحمد حسين أحمد المشراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2003، ص ص 42-44.
- (5) William Goulding and Daniel E. Nolle, Foreign Banks in the U.S.: A primer, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers, Number 1064, November 2012, P 03.
- (6) Stijn Claessens and Neeltje van Horen, Foreign Banks: Trends, Impact and Financial Stability, IMF Working Paper, International Monetary Fund 2012, P 08.
- (7) التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص 03.
- (8) Société Générale Algérie, Rapport annuel 2012,p 20,21.
- (9) Société Générale Algérie , Rapports annuels 2010-2013.